الجامعة الأردنية

كلية الشريعة

قسم المصارف

أثر التمويل الإسلامي على الاقتصاد الأردني

"البنك الأسلامي الأردني نموذجاً"

إعداد

براء عماد أبو هنيه

إشراف

د.مجدي غيث

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في

المصارف الإسلامية

الفصل الدراسي الأول 2020/2019

الإهداء

إلى التي أحطتني من صدرها وفكرها ما إستطاعت ، وإلى التي حملتني وهناً على وهن ، إلى من سهرت الليالي من أجلي ، إلى من الجنة تحت أقدامها ، إلى أمي الغالية .

إلى قدوتي ومثلي الأعلى في الحياة ومصدر طاقتي ، إلى من نور لي درب الحياة وكان سنداً ومعيناً لي في كل الأوقات ، إلى أبي العزيز .

إلى من أحبهم إلى أخر نبض في عروقي إلى أخوتي .

إلى من كن سبب في سعادتي وسراً في وجودي إلى صديقاتي .

الشكر

نشكر الله عز وجل الذي وفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع وأمدني بالهمة والمثابرة والدعم من أجل المواصلة .

وأتقدم بجزيل الشكر إلى كل من درست على أيديهم ، إلى من يعود الفضل لهم في تعليمي ونجاحي أساتذتي الكرام.

وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى دكتوري المحترم د.مجدي غيث ولما قدمه من جهود لإشرافه على البحث وتوجيهاته وملاحظاته القيمة .

قائمة المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
الإهداء	ب
الشكر	ج
قائمة المحتويات	د
الملخص باللغة العربية	و
المقدمة	1
مشكلة الدراسة	1
أهمية الدراسة	1
أهداف الدراسة	2
الدراسات السابقة	2
منهج الدراسة	3
خطة الدراسة	3
المبحث الأول : مفهوم التمويل الإسلامي وأنواعه وخصائصه	5
المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي والتقليدي	6
المطلب الثاني : أهمية التمويل الإسلامي	8
المطلب الثالث : خصائص التمويل الإسلامي	9
المطلب الرابع :أنواع التمويل الإسلامي	14
المبحث الثاني:الأثار الاقتصادية للتمويل الإسلامي في الأردن	17

المطلب الأول: المصارف الإسلامية في الأردن	18
المطلب الثاني: أثر التمويل المصرفي الإسلامي على الإستثمار في الأردن	20
المطلب الثالث: أثر التمويل المصرفي الإسلامي على الإدخار في الأردن	23
المطلب الرابع: أثر التمويل المصرفي الإسلامي في حل البطالة في الأردن	24
المطلب الخامس: أثر التمويل المصرفي الإسلامي في الأردن على خفض معدلات التضخم	25
النتائج	27
التوصيات	27
قائمة المراجع والمصادر	28

أثر التمويل الإسلامي على الاقتصاد الأردني

"البنك الأسلامي الأردني نموذجاً"

إعداد

براء عماد أبو هنية

إشراف

د.مجدي غيث

الملخص

تناولت دراسة البحث بيان أثر التمويل الإسلامي على الاقتصاد الأردني وذلك من خلال بيان مفهوم التمويل الإسلامي وأهميته وخصائصه ،وبيان أهمية التمويل الإسلامي على الإستثمار، والإدخار، والبطالة، والتضخم، خلال الفترة 2014-2018 . وبيان صيغ التمويل الإسلامي وما لها من أثر في الإقتصاد الأردني.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج و التوصيات تمثلت في أن ضبط عمليات التمويل الأسلامي وانتشارها بالضوابط الشرعية حتى نتمكن من حل مشاكل الإقتصاد من خلال توجيه التمويل في المصارف الإسلامية الأردنية إلى المشروعات الحقيقية، من خلال ضبط أولويات المجتمع وتوجيه التمويل بحسب هذه الأولويات و تفعيل دور صيغ المشاركة والمضاربة وغيرها من صيغ التمويل الإسلامي بما يحقق أهداف العمل المصرفي الإسلامي و إعطاء المصارف الإسلامي الحق في تبني المشروعات الإقتصادية .

مقدمـــــة

يعد التمويل من أهم معالم الاقتصاد،ذلك أن أي مشروع اقتصادي يحتاج إلى تمويل،بشتى أنواعه إذ كان من مصادر ذاتيه او خارجيه،لأنه أساس أي مشروع إذ يتضمن التمويل أجور العاملين والتكاليف إذ كانت ثابته أو متغيرة والدعايه والإعلان وغير ذلك. ومن أهم وظائف المنشأه هي إدارة التمويل بغض النظر عن حجمها أو طبيعة عملها،فالتمويل أهم عنصر لمختذي القرارات الماليه من خلال بحثهم عن مصادر تمويل ملائمه لعمل المشروع الإستثماري لإختيار أفضلها وأستخدامها أستخدام أمثل لتحقيق عائد أكبر بأقل مخاطر.

وتعد البنوك الأسلاميه واحده من مؤسسات التمويل، إذ تقوم بتقديم التمويل من خلال عقود تمويليه مختلفه، وقد نجحت البنوك في جانب تلقي الأموال من خلال عقد المضاربه وقامت في ما بعد بالتوظيف بصيغ مختلفه مثل المرابحه والإجارة المنتهيه بالتمليك،إذ تقوم المصارف الإسلاميه في الأردن ضمن قوانين وضوابط حيث أنها متكامله تخدم جميع فئات المجتمع المختلفه وتؤثر على الأقتصاد .

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في محاولتها الإجابة على التساؤلات التالية :

1-ما هو التمويل الإسلامي معناه وخصائصه وأنواعه؟

2-ما أثر التمويل الإسلامي في الأردن في زياده الأستثمار و الإدخار ؟

3-ما أثر التمويل الأسلامي في الأردن في حل مشكلة البطالة و تخفيف من التضخم؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراســة من الدعوات الملحة من أصــحاب الاختصــاص و الجهات المعنية بالتمويل الإسـلامي لمعرفة أثر التمويل الإسـلامية على الأقتصـاد ، خصـوصـاً منها ماقدم كأنواع تمويل لمشاريع استثمارية على صعيد الدول.

وتتمثل أهمية الدراسة من أنها تسلط الضوء على الأمور التالية:

1. مفهوم التمويل الإسلامية، وأهميته وخصائصه وأنواعه.

2. بيان أثر التمويل الإسلامي في الأردن في زيادة الأستثمار والإدخار.

3. بيان أثر التمويل الإسلامي في الأردن في حل مشكلة البطالة و التخفيف من التضخم .

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1.بيان مفهوم وخصائص التمويل الاسلامي.

2.تحديد أثر التمويل الإسلامي في الأردن في زياده الاستثمار و الأدخار.

3.تحديد أثر التمويل الإسلامي في الأردن في حل مشكلة البطالة و تخفيف التضخم.

الدراسات السابقة:

1) دراسة إبراهيم عبد الحليم عبادة ، ميساء منير ملحم بعنوان :
الأهمية الإقتصادية للتمويل المصرفي الإسلامي في الأردن "دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي" دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد46، عدد3، 2019.

تناولت هذه الدراسة مجموعة من المحاور المهمة المتعلقة بالتمويل الإسلامي كالتعريف بالتمويل الإسلامي وخصائصه وبيان أثره ، وقد تميز بحثي عن الدراسة السابقة؛ في بيان أهمية التمويل الإسلامي وبيان أنواع التمويل الإسلامي .

2) دراسة رائد نصري جميل أبو مؤنس ، عبد المعز عبد العزيز حريز ، مجدي علي غيث بعنوان :"التمويل الإسلامي الماهية والخصائص المعيارية" مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، المجلد9، العدد1، مارس 2019.

تناولت هذه الدراسة مجموعة من المحاور المهمة المتعلقة بالخصائص المعيارية للتمويل الإسلامي وأنواع التمويل الإسلامي و بيان ماهية التمويل الإسلامي بالنظر إلى طبيعة الوساطة المصرفية وطبيعة تطبيقها في المصارف الإسلامية وقد تميز بحثي عن الدراسة السابقة؛ في بيان أثر التمويل الإسلامي على الإستثمار، الإدخار، البطالة، التضخم.

منهج الدراسة:

1. استقراء وتتبع المادة العلمية من مظانها الشرعية و الإدارية و التقنية كخطوة أولى للحصول على المادة اللازمة كأساس للبناء والتحليل.

2. المنهج الوصفي وذلك بدراسة واقع المصارف الإسلامية وأثرها.

3. ثم استخدام المنهج التحليلي بأدواته الثلاث "التفسير و النقد والاستنباط" للوصول إلى كيفية تطبيق

خطة الدراسة:

المبحث الأول : مفهوم التمويل الإسلامي وأنواعه وخصائصه، وفيه أربع مطالب:

المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي والتقليدي .

المطلب الثاني : أهمية التمويل الإسلامي .

المطلب الثالث : خصائص التمويل الإسلامي .

المطلب الرابع : أنواع التمويل الإسلامي .

المبحث الثاني: الأثار الإقتصادية للتمويل الإسلامي وفيه خمس مطالب:

المطلب الأول: المصارف الإسلامية في الأردن .

المطلب الثاني: أثر التمويل المصرفي الإسلامي في الأردن على الإستثمار.

المطلب الثالث: أثر التمويل المصرفي الإسلامي في الأردن على الإدخار .

المطلب الرابع: أثر التمويل المصرفي الإسلامي في الأردن في حل مشكلة البطالة .

المطلب الخامس: أثر التمويل المصرفي الإسلامي في الأردن في التخفيف من التضخم .

الخاتمة وفيها النتائج والتوصيات

هذا الجُهد و على الله التُكلَان، ومنه التوفيق و السداد.

المبحث الأول

التمويل الأسلامي مفهومه،أنواعه،خصائصه

المطلب الأول

مفهوم التمويل الأسلامي والتقليدي

الاقتصاد مهم لأي دولة وهو من الأمور التي تسعى إلى توسيعها وتحتاج لذلك إلى التمويل فالتمويل أهمية كبيرة في المجال الإستثماري، فلا استثمار بلا تمويل، ومن هنا برزت حاجة المشروعات المختلفة إلى المال كعنصر أساسي لتحقيق أهداف تلك المشروعات المختلفة في النمو والتوسع وخدمة البشرية والتنمية الإقتصادية.

الفرع الأول: التمويل الأسلامي:-

لقد تعددت تعريفات التمويل عند العلماء المعاصرين التي من أهمها: أن التمويل الإسلامي تقديم المالً،من طرف إلى آخر وفقاً لقواعد وأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، بموجب أحد صيغ التمويل الجائزة شرعاً،وذلك مقابل عوض معلوم أوبدون عوض،للاستفادة منه في الأغراض الاستهلاكية أو الاستثمارية أو التنموية المباحة شرعاَ[1]. وقد عرف التمويل الإسلامي بأنه: "تقديم ثروة عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها، ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية".[2]

الفرع الثاني: التمويل التقليدي:-

يمكن تعريف التمويل على أنه:نظام مالي يعني بإدارة الأموال بكفاءة،وعادةً ما يتم تصنيفه على أنه أحد فروع الأقتصاد التطبيقي.[3] وهي مجموع الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع في أي وقت يكون هناك حاجة إليها؛ فالتمويل قد يكون قصير الأجل [4]،أو متوسط الأجل أو طويل الأجل ، وهنا ركز التعريف على الأعمال والتصرفات والمشروعات التي يقوم بها الأفراد، للحصول على الأموال اللازمة للقيام بالالتزامات المستحقة، وتحقيق التوازن[5]

---

[1] Warde, Ibrahim. (2000). Islamic Finance in the Global Economy. Edinburgh: Edinburgh University Press, pepinsky, T.B. (2011). The Demand for Islamic banking: piety class and global identity. Working paper, Cornell University.

[2] قحف، منذر، (2002م). عوامل نجاح المصارف الإسلامية، ورقة بحثية من موقع - 2019 : http://monzer.kahf.com/papers/arabic/Success_Factors_of_Islamic_banks_Publication_Version.pdf.

[3] https://mawdoo3.com/

[4] هيكل، عبد العزيز فهمي، (1986م). موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، ط2 ،دار النهضة العربية، بيروت، ص329

[5] حميد، محمد عثمان إسماعيل، (1983م). أساسيات التمويل الإداري واتخاذ قرارات الاستثمار، دار النهضة العربية، ص10.

وترى الباحثة أن إختلاف التمويل الإسلامي عن التمويل التقليدي في آليات التنفيذ، وأنواعه، والبعد عن المحرمات والشبهات، والغرض منها تحقيق ربح ومنفعة عامة للطرفين وتنمية المجتمع وتنشيط الحركة الاقتصادية.

فالتمويل الإسلامي يقوم بناءًا على تعاليم الشريعة الأسلامية،وتكون عملية التمويل وفقاً لأحد صيغ التمويل،ولا يكون بشكل نقد،ويكون التمويل بأحد الصيغ التي تؤدي الغرض من التمويل والتي تسمح بها الشريعة الإسلامية،بحيث تعمل في الاقتصاد الحقيقي (مبادلة سلعة بنقد وسلعة بسلعة)،وصيغ التمويل هي المرابحة والمشاركة والإجارة المنتهية بالتمليك وغيرها،ويكون مبلغ التمويل مع نسبة من الربح،وفي حال تأخر العميل عن السداد إذا كان غير مماطل ومعه عذر شرعي يبقى المبلغ كما هو ولا يمكن زيادة الدين أو التعديل على المبلغ،وقد يتحمل المصرف الخسارة لأن مصدر ربحه هو العمل فقد يربح العمل أو يخسره.

أما التمويل التقليدي فهو عبارة عن تقديم نقد أي أنه يقوم على أساس الإقراض بسعر فائدة محدد دون عمل، ويسترد مبلغ التمويل خلال فترة محددة ولا يسمح بمهلة سداد ويحمل العميل فوائد التأخير،ولا يتحمل المصرف أي خسارة في حال تأخر العميل عن السداد.

المطلب الثاني

أهمية التمويل الأسلامي

يمكننا حصر أهمية التمويل الإسلامي في النقاط التالية [1]:

1- إن العمل المصرفي الإسلامي بما يوفره من صيغ للتمويل وما يقترحه من مؤسسات لنفس أكثر قدرة على تعبئة الموارد وتوجيهها للأغراض التنموية.

2- إن النظام المصرفي الإسلامي أكثر قدرة على توزيع المتاح من الموارد على أفضل الإستخدامات لأغراض التنمية الإقتصادية .

3- إن أساليب عمل النظام المصرفي الإسلامي كفيلة بتحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل القومي

4- إن هذا النظام بستطيع أن يساهم في تحقيق الإستقرار الإقتصادي والنقدي في محاربة التضخم .

وترى الباحثة أن من أهمية التمويل الإسلامي أنه يساعد في حل مشكلة البطالة من خلال صيغ التمويل التي يقدمها ويساعد في تحريك عجلة السوق وتنشيط العمل المحلي من خلال الإستثمارات التي يقوم بها .

[1] ضياء الدين أحمد،"النظام الإسلامي:الموقف الحالي"،مقال بمجلة(دراسات أقتصادية إسلامية، العدد1،المجلد2،ديسمبر1994،ص21وما بعدها.

المطلب الثالث

خصائص التمويل الأسلامي

يمكن القول بأن التمويل الإسلامي يتمتع بمجموعة من الخصائص المعيارية النابعة من أصول الاقتصاد الإسلامي في الآتي بيان هذه الخصائص [1]:

الخاصية الأولى: قيام التمويل الإسلامي بإشباع الرغبات

تعد الحاجة إلى الأموال فطرة بشرية فطر الله بني آدام عليها ، ففي قوله تعالى{المال والبنون زينة الحياة الدنيا}(سورة الكهف آيه:46) وكما هو معلوم فإن الهدف الأساسي للمال هو إشباع الرغبة وما يندرج تحتها من عمليات ويعد التمويل أحد هذه العمليات .

الخاصية الثانية: التمويل الإسلامي قائم على الأصول المالية ومدعوم بها

لقيام العملية التمويلية لابد من وجود من يدعم هذه العملية، ويمكن القول بأن الأصول المالية بشكلها النقدي والعيني يعد سبيلاً أساسياً إحداث التنمية الإقتصادية وتحقيق قيمة مضافة.

الخاصية الثالثة: أن يتسم التمويل بقابلية الضبط والتحديد

كما هو معلوم أن من سمات المال أن يكون قابلاً للقياس حتى يؤدي الفرض منه ، وكما هو معروف فإن معايير الضبط والتحديد بشكل أو بأخر على الحكم في سلامة التمويل الإسلامي الإسلامي من نفي الجهالة و الغرر و التزام التعاقد وغيره من المتطلبات الجمهرية التي تحكم سلامة التمويل الإسلامي .

[1] أبو مؤنس،رائد نصري،حريز،عبد المعز،غيث،مجدي،2019التمويل الاسلامي الماهية والخصائص المعياريةنمجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات العدد 1.

الخاصية الرابعة: التمويل الإسلامي منظومة تقوم على القدرة على التملك [1]

تعرف الملكية على أنها : "إتصال شرعي بين شخص وبين شيء يكون مطلقاً لتصرفه فيه وحاجزاً عن تصرف غيره فيه".

ويمكن القول أن الأعيان على نوعين: النوع الأول نوع لا يقبل التمويل لعدم شرعيته فيبطل به البيع وسائر المعاوضات أو حتى أي تصرف مالي مثل المخدرات . أما النوع الثاني نوع يقبل التمويل ويكون مالاًشرعاً تمول به وتعقد بع المعاوضات وجميع التصرفات المالية .

الخاصية الخامسة: أن يكون التمويل تنموياً ذا أهداف إجتماعية

تعد المصارف الإسلامية إحدى أهم الأجهزة العاملة في شبكة الصرفية الإسلامية وكما هو معلوم فإن هذه المصارف تعد مؤسسات مالية تستهدف التنمية في إطار الشريعة الإسلامية ، و تساعد أفراد المجتمع على إدخار أموالهم و استثمار أموالهم لما يعود عليهم وعلى مجتمعهم بالنفع . وتعد الزكاه إحدى أهم السبل المتبعة في تحقيق المصارف أهداف التنمية الاقتصادية والإجتماعية .

الخاصية السادسة: أن يكون التمويل محققا لأهداف ومبادىء الأقتصاد الإسلامي

أن الهدف الأساسي من قيام التمويل الإسلامي هو قيامه على مجموعة من المبادئ والقيم المستنبطة من أحكام الشريعة الإسلامية التي تتركز حول قيام مؤسسات التمويل الإسلامي لعمليات التمويل الإسلامية بعيدة كل البعد عن الربا بنوعيه أخذاً و عطاءً كما بينت الشريعة الإسلامية ذلك فقال تعالى في كتابه {و أحل الله البيع وحرم الربا}(البقرة آيه:275) ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال مراعتها لمتطلبات العدالة والكفاءة .و يتم تحقيق الكفاءة الاقتصادية بإستخدام أسلوب المشاركة و الإبتعاد عن الفائدة كما في الأنظمة التقليدية .

[1] مرجع سابق

الخاصية السابعة : الالتزام بالقيم والأخلاق الإسلامية [1].

أن الأساس الذي يقوم عليه التمويل الإسلامي هو الأخلاق والمثل الإنسانية ولا سيما الدين وهذا ما تحث عليه الشريعة الإسلامية وهو مربوط ربطاً وثيقاً بلأخلاق لأن الأنفصال عن الأخلاق يؤدي إلى الاندفاع وراء أطماعهم و الأنطلاق وراء الشهوات كما هو الحال في الاقتصاد الغربي أنه مفصول عن الأخلاق كما هو مفصول عن الدين ويؤدي ذلك إلى عدم التفكير فيما قد يصيب الآخرين من أضرار وهذا خطر على المجتمع .

الخاصية الثامنة : إمتثال التمويل الإسلامي لأحكام الشريعة .

أن من أهم ما يميز التمويل الإسلامي عن غيره بوجود تلك القواعد والمبادئ التي تحكم عمل هذا التمويل فكلها منيثقة من أصل الشريعة الإسلامية ، كما ويمكن أن يمييز على أساسها أي عمل مصرفي أن يكون تمويلاً إسلامياً أو اقتراضاً ربوياً واستناداً إلى ذلك يمكن تعريف المصرفية الإسلامية على أنها :" نظام مصرفي تجرى فيه المعاملات و الأنشطة بموجب مبادئ الشريعة الإسلامية والذي يجيز التمويل التمويل على أساس الأصول ويحرم المعاملات على أساس الربا".

الخاصية التاسعة : التمويل الإسلامي وساطة مالية استثمارية

إن نطاق عمل المصرف الربوي قائم على فكرة المتاجرة وذلك بأخذ أموال المستثمرين وتجميعها ومن ثم إعطاءها لوحدات العجز مقابل فائدة ثابتة وبالتالي فإن محصلة المصرف الربوي أنه وكيل عن هذه العملية مقابل فائدة ثابتة أخذاً تارة و عطاءً تارةً آخرى.

في حين أن المصرف الإسلامي يقوم على قاعدة الإستثمار في ملكية الأخرين ، فيأخذ أموال المستثمرين من "وحدات الفائض" ويعطيها لوحدات العجز على شكل تمويل قائم على مبدأ المشاركة في الربح و الخسارة وهو ما يعرف بمفهوم الوساطة الاستثمارية .

[1] مرجع سابق

المطلب الرابع

أنواع التمويل الأسلامي

إن المصارف الإسلامية تقوم بصياغة الكثير من الخدمات والتسهيلات ، فالمصارف الإسلامية تقوم بعمليات مختلفة تهدف جميعها إلى تدعيم التنمية في المجتمع ويأتي الاستثمار في مقدمة العمليات، وللإستثمار الإسلامي طرقاً وأساليب متميزة وعديدة تهدف كلها إلى تحقيق الربح الحلال. ومن أبرز صيغ التمويل :

أولاً: المضاربة

كلمة المضاربة مأخوذة من الضرب في الأرض أي السير فيها، وتسمى عند أهل المدينة بالقراض من كلمة قرض ، وتعرف المضاربة بأنها عقد بين طرفين أو أكثر يقدم أحدهما المال والأخر يشارك بجهده على أن يتم الاتفاق على نصيب كل طرف من الأطراف بالربح بنسبة معلومة من الإيراد. وتعتبر المضاربة هي الوسيلة التي تجمع بين المال والعمل بقصد استثمار الأموال التي لا يستطيع أصحابها استثمارها،كما أنها الوسيلة التي تقوم على الاستفادة من خبرات الذين لا يملكون المال. وبالنسبة للمضاربة المصرفية فهي شراكة بين عميل (مضارب) أو أكثر والمؤسسة المالية [1] بحيث يوكل الأول والثاني بالعمل والتصرف في ماله بغية تحقيق الربح ، على أن يكون توزيع الأرباح حسب الإتفاق المبرم بينهما في عقد المضاربة ، وتتحمل المؤسسة المصرفية كافة الخسائر التي قد تنتج عن نشاطاتها مالم يخالف المضارب نصوص عقد المضاربة[2] .

ثانياً : المشاركات

المشاركة هي صورة قريبة من المضاربة والفرق الأساسي بينهما أنه في حالة المضاربة يتم تقديم رأس مال من قبل صاحب المال وحده . أما في حالة المشاركة فإن رأس المال يقدم بين الطرفين ويحدد عقد المشاركة الشروط الخاصة بين الأطراف المختلفة.

وتعتبر المشاركة من أهم أدوات العمل في البنوك الإسلامية للقضاء على خلل الذي تعاني منه البنوك التقليدية والمتمثل في إنقطاع الصلة بين عوائد رأس المال ومخاطرة. ذلك أن المشاركة في البنوك الإسلامية ترتبط بين هذه المتغيرات جميعاً إذ أن كلا من المشاركين المودعين والبنك

---

[1] إرشيد ، محمود عبد الكريم ، الشامل في عمليات المصارف الإسلامية ، دار النفائس ، عمان ،2007، ط2، ص40،41.

[2] شلهوب ، محمد علي ، شؤون النقود وأعمال البنوك ، مرجع سبق ذكره ، ص432.

والمستثمرين تخلط أموالهم في المشروع ويتقاسمون الأرباح المتحققة منه بينهم بحسب نسب متفق عليها، وأما الخسارة فيتحملها الجميع كل بحسب حصته في رأس المال .

ثالثا: المرابحة

هي بيع بمثل الثمن الأول الذي تم الشراء به مع زيادة ربح، أي بيع الشيء بمثل ثمن شراءه من البائع الأول مع هامش من الربح معلوم ومتفق عليه أو مقطوع مثل دينار أو بنسبة معينة من ثمنه الأصلي أو ماشابه ذلك[1]. والمرابحة في المصرف هي تقديم طلب للبنك بأن يقوم بشراء سلعة معينة وبيعها للعميل مقابل ربح محدد، وتأتي هذه الصيغة التمويلية لتبية احتياجات العملاء من السلع[2]

رابعاً: الإجارة

الإجارة من الناحية الشرعية هي عقد لازم على منفعة مقصودة قابلة للبذل والإباحة لمدة معلومة بعوض معلوم، والإجازة المذكورة صورة مستحدثة من صور التمويل في ضوء عقد الإجارة، وفي إطار صيغة تمويلية شائعة تسمح بالتيسير على الراغب في تملك الأصول المعمرة مثل السيارات والعقارات والأصول ذات القيم المرتفعة، ويمكن أن يستفيد منها العملاء بمختلف شرائحهم [3].

خامساً: بيع السلم

وهو بيع شيء يقبض ثمنه مالا ويؤجل تسليمه إلى فترة قادمة وقد يسمى بيع السلف . فصاحب رأس المال يحتاج أن يشتري السلعة وصاحب السلعة يحتاج إلى ثمنها مقدما لينفقه في سلعته. وبهذا نجد أن المصرف أو أي تاجر يمكن له أن يقرض المال للمنتجين ويسدد القرض لا بالمال النقدي لأنه سيكون (قرض بالفائدة)، ولكن بمنتجات مما يجعلنا أمام بيع سلم يسمح للمصرف أو للتاجر بربح مشروع ويقوم المصرف بتصريف المنتجات والبضائع التي يحصل عليها وهو بهذا لا يكون تاجر نقد وائتمان بل تاجر حقيقي يعترف الإسلام بمشروعيته وتجارته[4] .

---

[1] إرشيد، محمود عبد الكريم، الشامل في عمليات المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص73

[2] شلهوب ، علي محمد، شؤون النقود وأعمال البنوك، مرجع سابق الذكر، ص427

[3] وحيد، أحمد زكريا، دليلك إلى العمل المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص286

[4] الحناوي، محمد صالح، المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية، الدار الجاامعة، القاهرة، 2001، ص72.

سادساً : الاستصناع

الاستصناع في اللغة طلب الصنعة، وهو عمل الصانع في حرفته ومصدر استصنع الشيء، أي دعا إلى صنعه. أما في الإصطلاح فهو عقد يشتري به في الحال شيء مما يصنع صنعاً يلتزم البائع بتقديمه مصنوعاً بمواد من عنده بأوصاف مخصوصة وثمن محدد ، وللمؤسسة المالية أن تقوم بتوسيط نفسها لدفع قيمة السلعة المصنعة للصانع بدلاً من العميل ، وبعد الإنتهاء من التصنيع يقوم البنك ببيعها لعميله لقاء ما دفعه في تصنيعها زائد ربح[1].

[1] إرشيد، محمود عبد الكريم، الشامل في عمليات المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص117

المبحث الثاني

الأثار الإقتصادية للتمويل الإسلامي في الأردن

المطلب الأول

المصارف الإسلامية في الأردن

يعرف البنك الإسلامي بشكل عام بأنه: "مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها وبما يحقق أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية السمحة[1].

ويمكن تعريف المصرف الإسلامي بأنه:"مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في أنشطة إقتصادية ضمن نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع متكامل وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي الصحيح، لذا فهو ليس مجرد مؤسسة مالية بديلة للمصارف التقليدية وإنما هو مؤسسة مالية ذات منطلقات فكرية مؤثرة في تشكيل نموذجه وعلاقاته"[2].

"تعد تجربة الأردن في مجال البنوك الإسلامية مبكرة نوعاً ما بالمقارنة مع الدول الأخرى، حيث تأسس أول بنك إسلامي في الأردن عام 1978م، والذي حمل إسم البنك الإسلامي الأردني، وبعد مضي فترة تم إفتتاح البنك العربي الإسلامي الدولي، والذي يعد جزءاً من البنك العربي ليرتفع عدد المصارف الإسلامية في الأردن إلى بنكين. وفي عام 2010م تم تحويل بنك الإنماء الصناعي إلى بنك الأردن دبي الإسلامي،والذي يعد البنك الإسلامي الثالث في الأردن، وفي عام 2011م، قام مصرف الراجحي وهو أحد أكبر البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية، بإفتتاح أول فرع له في الأردن، ليرتفع بذلك عدد البنوك الإسلامية في الأردن إلى أربعة بنوك[3]".

---

[1] العجلوني، محمد محمود،2008. البنوك الإسلامية ،ط1 عمان ، الاردن: دار الميسرة.

[2] سمحان، حسين محمد 2011. اقتصاديات النقود والمصارف ، ط1 عمان ، الاردن : دار الصفاء.

[3] دليل الخدمات والمنتجات و الحلول المقرفية المقدمة من البنوك الإسلامية العاملة في الأردن ، جمعية البنوك في الأردن 2015م، ص19.

أما فيما يتعلق بالمركز المالي للمصارف الإسلامية في الأردن، وبالرجوع للتقارير الصادرة عن البنوك الإسلامية، فقد بلغ إجمالي الموجودات حوالي 4.618 مليار دينار في نهاية عام 2018م، وبلغت التمويلات المقدمة من البنوك الإسلامية 3.570 مليار دينار، فيما بلغت الودائع لدى البنوك الإسلامية 33.8 مليار دينار، أما حقوق الملكية؛ فقد بلغت 393.3 مليون دينار.

وقد بلغت نسبة التمويلات المقدمة من البنوك الإسلامية 21.8%من إجمالي التمويل المقدم من البنوك العاملة في الأردن، مما يكون لها أثر واضح على الاقتصاد الأردني مع ضرورة الانتباه بقلة عدد المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التجارية .

وكان لا بد من بيان الحصة السوقية للبنوك الإسلامية، فقد شهدت تطوراً ملموساً، حيث أرتفعت حصة البنوك الإسلامية من إجمالي موجودات القطاع المصرفي الأردني من 10.7%في عام 2008 إلى 14.9 %في عام 2014م الإسلامية من إجمالي التسهيلات الائتمانية (التوظيفات المالية) الممنوحة من قبل الجهاز المصرفي الأردني من 13.5 %في عام 2008م الى 21.8%في عام 2014م .(تقرير البنك الإسلامي الأردني عام 2018م)

"ومن الملاحظ من خلال البيانات السابقة، تطور الحصص السوقية للبنوك الإسلامية بشكل متواصل طول فترة الدراسة دون إنقطاع، وهذا يدل على مدى مساهمة البنوك الإسلامية بكل ما تقدمه على القطاع المصرفي بشكل خاص، وعلى الإقتصاد الكلي بشكل عام" .

الوضع الاقتصادي الأردني: سجل الاقتصاد الوطني في عام 2018 نموا نسبته 1.2 %بالمقارنة مع نمو نسبته 2.1 %في عام 2017 ،وذلك بالرغم من إستمرار الإضطرابات السياسية والأمنية في دول الجوار، وقد جاء هذا النمو مدفوعاً بنمو معظم القطاعات الاقتصادية، ولقد شهد مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تراجعا بنسبة 0.6% .ليصل الى 2.810 دينار، وذلك في ضوء معدل النمو السكاني خلال عام 2018 والذي بلغ 2.5%. نتيجة لانخفاض تدفق اللاجئين السوريين إلى المملكة. من جانب آخر شهد معدل البطالة بين الأردنيين ارتفاعاً بمقدار 18.6% خلال عام 2018 ،والذي يعزى في جانب منه إلى إستحواذ العمالة الوافدة متدنيةالأجر،وخاصة العمالة السورية على عدد كبير من فرص العمل المستحدثة في الاقتصاد (التقرير السنوي للبنك المركزي،2018م).

المطلب الثاني

أثر التمويل المصرفي الإسلامي على الإستثمار في الأردن

يعد التمويل الإسلامي من الأدوات التي تساعد على توسيع الإستثمار وذلك من خلال الصيغ التي يقوم المصرف الإسلامي ومن أشهرها المضاربة والمشاركة. كما أن التمويل الإسلامي لديه القدرة على تشجيع المستثمرين للقيام بالإستثمار ويتم ذلك من خلال رفع الكفاية الحدية لرأس المال وهي عبارة عن العائد المتوقع الحصول عليه أعلى من رأس المال لأنه من المفروض أن يحقق المشروع الإستثماري الذي يتم من خلال التمويل الإسلامي أرباح أعلى من إسلوب الإقراض الربوي لما يتميز به من خصائص تعمل على ذلك.

وعمليات التمويل الإسلامي التي تقوم بها المصارف الإسلامية لا ترتبط بتقلبات سعر الفائدة بل يرتبط الإستثمار بمجالات الربح الحلال التي تكون مؤشر حقيقي لتحديد الكفاية الحدية لرأس المال.

"لقد شملت عمليات التمويل التي نفذها البنك الإسلامي الأردني في السوق المحلي، مختلف الأنشطة والمرافق الإقتصادية والإجتماعية، وإستفاد من هذه التمويلات عدد من المرافق الصحية وعدد من المرافق التعليمية، والعديد من المشاريع الصناعية والعقارية ووسائل وخدمات النقل، بالإضافة إلى التمويلات التي قدمها البنك إلى القطاع التجاري. وكانت حصص القطاعات الاقتصادية من أرصدة التمويل (بملايين الدنانير) على النحو التالي"[1]:

[1] عبادة،ابراهيم عبد الحليم،ملحم،ميساء منير،2019،الاهمية الاقتصادية للتمويل الإسلامي في الاردن"دراسة حالة البنك الاسلامي الاردني والبنك العربي الاسلامي الدولي،دراسات علوم الشريعة والقانون،عدد3.

توزيع التمويل في البنك الإسلامي الأردني على الأنشطة الأقتصادية

البند/السنة	2014	2015	2016	2017	2018
الزراعة	6.4	11.9	25.0	28.0	25.5
الصناعة والتعدين	64.4	25.8	93.8	111.0	127.5
التجارة العامة	468.2	458.0	355.1	359.9	404.4
الإنشاءات وقطاع الإسكان	745.8	869.0	1018.7	1.070.7	1093.8
خدمات النقل وتمويل شراء سيارات	745.8	410.1	476.8	490.5	472.7
السياحة والفنادق والمطاعم	2.4	8.3	27.8	33.5	32.6
الخدمات والمرافق العامة	500.9	769.2	640.4	572.0	573.1
أغراض أخرى	195.1	117.0	80.6	59.1	60.5

المصدر: التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني للفترة من 2014-2018.

و نرى من الجدول أن عمليات التمويل التي قام بها البنك الإسلامي الأردني خلال الفترة2014-2018 شملت القطاعات والأنشطة والمرافق والخدمات مختلفة .وقد كان الجزء الأكبر من هذا التمويل موجه للإنشاءات وقطاعات الإسكان بمبلغ 4.801 مليون دينار، يليه قطاع الصناعة والتعدين بمبلغ 422.5 مليون دينار، ثم قطاع التجارة العامة بمبلغ 2.046 مليون دينار، ثم قطاع خدمات النقل بمبلغ 2.550 مليون دينار، بينما كان التمويل الأقل لقطاع السياحة والفنادق والمطاعم بملغ 104.6 مليون دينار، وأخيراً قطاع الزراعة بمبلغ 96.8 مليون دينار خلال فترة الدراسة.

وترى الباحثة بعد عدد من المراجع التي تم الرجوع إليها أنه لم يتم إصدار نسبة لإستثمار البنك الإسلامي الأردني في الأقتصاد الأردني ككل وإنما تم تخصيص البنك الأسلامي الأردني في تقريره السنوي لعام 2018 أنه بلغ إجمالي أرصدة التمويل والإستثمار في نهاية عام 2018 حوالي 570,3 مليون دينار، موزع على 223 ألف معاملة مقابل حوالي 363,3 مليون دينارفي نهاية عام 2017 ،موزع على 225 ألف معاملة.(تقرير البنك الإسلامي الأردني عام 2018م)

المطلب الثالث

أثر التمويل المصرفي الإسلامي على الإدخار في الأردن

الإدخار مختلف عن الاكتناز فالإدخار عبارة عن توفير جزء من المال لإستخدامه لاحقاً أما الإكتناز فهو عبارة عن جمع الأموال والإحتفاظ بها لمدة زمنية طويلة وتكون بعيدة عن التداول والإستخدام . وما تقوم به المصارف الإسلامية أنها تحث على الإدخار وتعيد توظيف هذه الأموال في الإستثمار بطرق تتناسب مع أحكام الشريعة الإسلامية.

الإدخار من الأدوات المهمة التي تقوم بها المصارف الإسلامية وتقوم على استقطاب هذه المدخرات ما أصابها أصحاب الدخول المتوسطة والمتدنية وبذلك تقوم بتكوين صغار المدخرين وهذه من الأثار الإيجابية للمصاف الإسلامية بعكس البنوك التقليدية.

" والواقع الذي يفرض نفسه أن موجودات المصارف العاملة في الأردن في ارتفاع حيث بلغ إجمالي الموجودات حوالي (50.9) مليار دينار خلال عام 2018 التي تشكل 3.7%من إجمالي موجودات المصارف ، وهذا يؤشر إلى إمكانية توظيف هذه الأموال والإستفادة من الصيغ المحتجزة من البنوك الإسلامية العاملة في الأردن في تزايد وهذا يؤشر إلى إمكانية توظيف هذه الأموال والإستفادة من الصيغ والأدوات التمويلية والإستثمارية المتاحة لدى هذه البنوك[1]".

حيث بلغ إجمالي أرصدة الأوعية الإدخارية في نهاية عام 2018 حوالـي 4.086 مليون دينار (شاملة البنود خارج الميزانية)، موزع على 942 الف حساب عامل، مقابل حوالي 4.163 مليون دينار(شاملة البنود خارج الميزانية) في نهاية عام 2017 ،موزع على 927 ألف حساب عامل[2].

إجمالي أرصدة الأوعية الإدخارية (مليون دينار)

البند / السنة	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الأرصدة الإدخارية	3.471	3.746	4.038	4.163	4.086
عدد الحسابات العاملة(بالآلاف)	776.8	816.1	902.5	926.7	941.8

المصدر: التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني للفترة من 2014-2018

وترى الباحثة أن الأرصدة الإدخارية وعدد الحسابات العاملة في تزايد خلال فترة الدراسة

[1] مرجع سابق
[2] تقرير البنك الإسلامي الأردني عام 2018م.

المطلب الرابع

أثر التمويل المصرفي الإسلامي في حل مشكلة البطالة في الأردن

البطالة ظاهرة عالمية وليست مقتصرة على بلد دون آخر، لكنها تتفاوت من حيث الحجم والمفهوم تبعاً لتفاوت المجتمعات إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً. فهناك خطورة في تفاقم المشكلة على أي مجتمع في المدى المتوسط والبعيد من إضطرابات نفسية وعصبية للعاطلين عن العمل مما يؤدي الى إقتراف جرائم سببها الرئيسي البطالة[1].

وتعرف البطالة بأنّها عبارة عن تعبير يطلق على الأفراد الذين يعيشون بلا عمل؛ أي المتعطلون عن العمل. وتعرف البطالة أيضاً بأنها حالة يوصف بها الشخص الذي لا يجد عملا مع محاولته الدائمة في البحث عن عمل. ومن التعريفات الأُخرى للبطالة أنها وجود أفراد في المجتمع قادرين على العمل وسلكوا طرقاً كثيرة للبحث عن وظيفة ما ولكنهم لم يحصلوا على فرصة مناسبة لهم[2].

وتظهر أهمية التمويل المصرفي الإسلامي في التشغيل والحد من البطالة من خلال عقود المضاربة والمشاركة – عند التطبيق الصحيح للمصرفية الإسلامية – وترى الباحثة أن في المضاربة مثلاً؛ يقوم المالك بإتخاذ القرار التمويلي؛ وذلك بتقديم التمويل اللازم لإتمام أو تنفيذ مشروع أو صفقة معينه، على أن يقدم الطرف المشارك جهد العمل، ويتم الإتفاق بينهم على الربح بنسبة محددة لكل من رب المال والمضارب، وأما بالنسبة للخسارة فتكون على رب المال ما لم يتعدى المضارب أو يقصر." ومن خلال التمويل لأصحاب المهن من ذوي المهارات و الحرف – و الذين هم في الغالب من فئة الفقراء – يمكن تحويلهم إلى أصحاب أعمال وهذا يزيد من الإنتاج والدخل وبشكل عادل. ويمكن توجيه التمويل نحو الإنتاج للفقراء من خلال تخصيص نسبة محددة من التمويل لهم، وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بهم[3]".

وترى الباحثة أنه من خلال المضاربة يمكن حل مشكلة البطالة لما تقوم به من تحريك عجلة السوق الذي يتم من خلال أن الطرف الأول يقدم المال أما الأخر يقدم العمل وهكذا.

---

[1] عريقات، حربي محمد، البطالة في الأردن واقعها والآفاق المستقبلة لحله، العدد 91.

[2] https://mawdoo3.com/

[3] مرجع سابق.

المطلب الخامس

أثر التمويل المصرفي الإسلامي في خفض معدلات التضخم

مما لا شك فيه أن التضخم مشكلة تؤرق إقتصاديات الدول لما يصاحبها من آثار سلبية وخيبة على الإقتصاد، فتسعى الدول جاهدة إلى الحد من معدلات التضخم بكل أنواعها.

ويعرف التضخم بأنه الزيادة العامة في مستوى الأسعار أو الإنخفاض المستمر في قيمة النقود، وهو الحالة التي يكون فيها المقدار المتوفر من القوة الشرائية الذي يرغب السكان في إنفاقه أكبر من الناتج المتوفر من السلع والخدمات؛ أي الحالة التي تكون فيها الكمية المعروضة من السلع غير قادرة على مواجهة الطلب[1].

التضخم من أهم المحددات التي تؤثر على ربحية المصارف الإسلامية وهي لا تقع تحت سيطرة الإدارة ولا تستطيع التحكم بها لأنها تنشئ من ظروف و أوضاع سياسية واقتصادية وتمون شاملة لجميع القطاعات دون استثناء.

" ويعد إلغاء عنصر الفائدة من حسابات الإستثمار ميزة التمويل الإسلامي الأهم؛ إذ هو إلغاء لكلفة الإستثمار العقدية التي تمثل خمس تكاليف الإنتاج في الغالب. ويقوم المنتج بترحيلها إلى المستهلكين عبر الأسعار التي لا بد أن ترتفع كنتيجة طبيعية لإرتفاع التكاليف، وإذا عرفنا أن التمويل مدخل لا تستغني عنه أي عملية إنتاجية، فهذا يعني أن الربا مصدر رئيس من مصادر و التضخم[2]".

يقوم المصرف الإسلامي على تمويل المشروعات ذات الطبيعة الإنتاجية طويلة الآجل ، ويؤدي ذلك إلى التوفير من عرض السلع والخدمات المنتجة عن طريق هذه المشروعات ، و يؤدي ذلك إلى الحد من حالات التضخم وذلك من خلال انخفاض المعروض من السلع والخدمات مقارنة مع الطلب عليها . وذلك عكس ما تقوم به البنوك الربوية من عمليات الإقراض التي قد تسهم في زيادة العرض وارتفاع الأسعار لأن الأنشطة التي تقوم بإقراضها لا يتم إستخدامها في نشاطات منتجة ويحصل عن ذلك حالة التضخم.

وترى الباحثة أن صيغة المشاركة التي تقوم بها المصارف الإسلامية لها أثر في تخفيض معدلات التضخم من خلال ما تقوم به من مشاركات تكون عوائدها طويلة الأجل فيتم من خلالها تقليل نسبة النقد من الإقتصاد .

---

[1] الأشقر،أحمد،الإقتصار الكلي،2002م.

[2] مرجع سابق

الخاتمة والنتائج و التوصيات

النتائج :

تتلخص نتائج الدراسة في الأمور التالية :

1. بيان مفهوم التمويل الإسلامي والتقليدي وانواعه وخصائصه .
2. بيان أثر التمويل الإسلامي على الإستثمار والإدخار والبطالة والتضخم .

التوصيات:

يوصي الباحث الجهات المعنية بالتمويل الإسلامي ضبط عمليات التمويل الأسلامي وإنتشارها بالضوابط الشرعية حتى نتمكن من حل مشاكل الإقتصاد من خلال:

- توجيه التمويل في المصارف الإسلامية الأردنية إلى المشروعات الحقيقية، من خلال ضبط أولويات المجتمع وتوجيه التمويل بحسب هذه الأولويات.
- تفعيل دور صيغ المشاركة والمضاربة وغيرها من صيغ التمويل الإسلامي بما يحقق أهداف العمل المصرفي الإسلامي.
- إعطاء المصارف الإسلامي الحق في تبني المشروعات الإقتصادية .

قائمة المراجع

[1] Warde, Ibrahim. (2000). Islamic Finance in the Global Economy. Edinburgh: Edinburgh University Press, pepinsky, T.B. (2011). The Demand for Islamic banking: piety class and global identity. Working paper, Cornell University.

[2] قحف، منذر، 2002م. عوامل نجاح المصارف الإسلامية، ورقة بحثية من موقع - 2019 : http://monzer.kahf.com/papers/arabic/Success_Factors_of_Islamic_banks_Publication_Version.pdf.

[3] https://mawdoo3.com/

[4] هيكل، عبد العزيز فهمي، 1986م موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، ط2 ،دار النهضة العربية، بيروت، ص329

[5] حميد، محمد عثمان إسماعيل، 1983م. أساسيات التمويل الإداري واتخاذ قرارات الاستثمار، دار النهضة العربية، ص10.

[6] ضياء الدين أحمد،"النظام الإسلامي:الموقف الحالي"،مقال بمجلة(دراسات أقتصادية إسلامية، العدد1،المجلد2،ديسمبر1994،ص21وما بعدها.

[7] أبو مؤنس،رائد نصري،حريز،عبد المعز،غيث،مجدي،2019التمويل الاسلامي الماهية والخصائص المعياريةمجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات العدد 1.

[8] إرشيد ، محمود عبد الكريم ، الشامل في عمليات المصارف الإسلامية ، دار النفائس ، عمان ،2007، ط2، ص40،41.

[9] شلهوب ، محمد علي ، شؤون النقود وأعمال البنوك ، مرجع سبق ذكره ، ص432.

[10] إرشيد، محمود عبد الكريم، الشامل في عمليات المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص73.

[11] شلهوب ، علي محمد، شؤون النقود وأعمال البنوك، مرجع سابق الذكر، ص427.

[12] وحيد، أحمد زكريا، دليلك إلى العمل المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص286.

[13] الحناوي، محمد صالح، المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعة، القاهرة، 2001، ص72.

[14] إرشيد، محمود عبد الكريم، الشامل في عمليات المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص117

[15] العجلوني، محمد محمود2008، البنوك الإسلامية ،ط1 عمان ، الاردن: دار الميسرة

[16] سمحان، حسين محمد ،2011اقتصاديات النقود والمصارف ، ط1 عمان ، الاردن : دار الصفاء

[17] دليل الخدمات والمنتجات و الحلول المقرفية المقدمة من البنوك الإسلامية العاملة في الأردن ، جمعية البنوك في الأردن 2015م، ص19.

[18] عبادة،ابراهيم عبد الحليم،ملحم،ميساء منير،2019،الاهمية الاقتصادية للتمويل الإسلامي في الاردن"دراسة حالة البنك الاسلامي الاردني والبنك العربي الاسلامي الدولي،دراسات علوم الشريعة والقانون،عدد3

[19] تقرير البنك الإسلامي الأردني عام 2018م.

[20] عريقات، حربي محمد، البطالة في الأردن واقعها والآفاق المستقبلة لحله، العدد 91.

[22] https://mawdoo3.com/

[23] لأشقر،أحمد،الإقتصار الكلي،2002م.

الصحف الرسمية:

تقريرالبنك المركزي عام 2018

تقرير البنك الإسلامي الأردني عام 2018

المواقع الإلكترونية

https://mawdoo3.com/

https://archive.islamonline.net/?p=9155